# الاستثمار ودوره في التنمية المحلية
## دراسة قطاع الري لولاية - تيسمسيلت-

**الأستاذ : فتوح خالد  الأستاذ : إبراهيم بن عيسى**

**k.fettouh@yahoo.fr** edbr2003@yahoo.fr

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-**

**ملخص المداخلة :** تعني هذه الورقة البحثية بدراسة دور الاستثمار في التنمية المحلية باستخدام بيانات سنوية ممتدة من الفترة 2003-2013 وباعتبار الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي نظرا لتأثره بمحددات وعوامل أهمها، سعر الفائدة ، التغير في الدخل، التوقعات ، مستوى الأرباح ،المستوى التكنولوجي .

وباعتبار كذلك أن للاستثمار دور كبير و أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الإستراتيجية الاستثمارية التي لها أبعاد على المدى الطويل، وله أهمية في استغلال المصادر الهامة و الطاقات المتاحة و إعادة تراكمها، وتبرز أهميته ،في مدى مساهمته في دفع عجلة التنمية المحلية وفقا لآليات متمثلة في اللامركزية في التسيير و المشاركة الشعبية في التخطيط والمراقبة ، وهذا من خلال الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق التنمة المحلية ، ومن خلال هذه المداخلة قد تطرقت إلى المفاهيم النظرية للاستثمار وأهميته ، وتناولت أيضا آليات تحقيق التنمية المحلية، بعد التطرق إلى مفهومها ، ودور اللامركزية و المشاركة الشعبية في ذلك .

ولإبراز هذه العلاقة و دوره الفعال في تحقيق التنمية المحلية ، لجأنا إلى دراسة تطبيقية بالتركيز على قطاع الري كنموذج ، واتضح أن الاستثمارات المعتمدة في هذا القطاع ولاسيما في ولاية تيسمسيلت قد ساهمت بدرجة مقبولة إلى حد ما في تحقيق التنمية المحلية على الرغم من بعض النقائص.

**الكلمات المفتاحية :** الاستثمار، التنمية المحلية ، اللامركزية ، قطاع الري .

## Abstract :

This means the research paper examining the role of venture local development using annual data from an extended period 2003-2013 as investment is an element in the mold of the national economy due to the factors that influenced the determinants and most important , the interest rate , the change in income expectations , the level of profits , technological level.

And as well as that of investment played a major role and importance in moving the economic activity , due to the investment strategy , which has the dimensions of the long-term , and his significance in the exploitation of important resources and energies available and re-accumulation , and highlights the importance , in the extent of his contribution in advancing local development according to the mechanics represented by the decentralization of management and public participation in the planning and monitoring , and this through the role that can be played in local development , and through this intervention has touched on the theoretical concepts of investment and its importance , and also dealt with the mechanics of achieving development Ornament n and through this intervention has touched on the theoretical concepts of investment and its importance , and also dealt with the mechanics of achieving local development , yet touched on the concept, and the role of decentralization and popular participation in it.

To highlight this relationship and effective role in the development of local committees to study the practical focus on the irrigation sector as a model , and it turns out that the investments approved in this sector and especially in the state of Tissemsilt may have

contributed to an acceptable degree to some extent in achieving local development in spite of some imperfections.
**Key words**: investment , local development , decentralization , the irrigation sector**.**

**مقدمة:**

يشغل موضوع الاستثمار مكانة مرموقة وأساسية في الدّراسات الاقتصادية، فهو يكتسي أهمّية كبيرة في جميع الاقتصاديات، بغضّ النّظر عن تقدّمها أو تخلّفها، فالدّول المتقدّمة تسعى دوما إلى ترقية الاستثمار في بلدانها، نظرا لتيقّنها من أنّه أحد السّبل الهامّة التي تضمن لها استمرار تقدّمها ورقيها أمّا الدّول النّامية فهي ترى في الاستثمار الحلّ الأمثل لتجاوز تخلّفها وانحطاط اقتصادياتها، ولنيتمّ ذلك إلاّ بصياغة قوانين وتشريعات وضمانات تساعد على جذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب وكما هو ملاحظ فإنّ أغلب الدّول النّامية أصبحت تتسابق على توفير وخلق مناخ ملائم ومناسب تستطيع من خلاله أن تكسب ثقة المستثمرين وتشجّعهم على الاستثمار دون أدنى مخاطرة.

ومن المعلوم بمكان، أنّ الدّول النّامية تعاني مشاكل تنموية اقتصادية، واجتماعية عديدة، في الوقت الذي تريد فيه أن ترسم لنفسها استراتيجيه تنموية من شأنها أن تخرجها من مأزق التّخلّف وكابوسه، محاولةً اللّحاق بركب الدّول الصّناعية المتقدّمة، بيد أنّ المشكلة الرّئيسة التي تعيقها عن تحقيق أهدافها تتمثّل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها بطريقة رشيدة.

ممّا يستوجب ضرورة الاهتمام بالاستثمار الذي يشغل مكانة هامة وأساسية في الدّراسات الاقتصادية باعتباره وجها من أوجه تحقيق التّنمية المحلّية في العصر الحاضر، حيث إنّ الدّول النّامية تسعى جاهدة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات على المستوى المحلي.

وتُعدّ الجزائر إحدى هذه الدّول النّامية التي تعمل على تهيئة مناخ استثمارها، والمتمثّل في منح التّسهيلات والمزايا والضّمانات المتعدّدة لجذب الاستثمارات إليها، وقد نصّت القوانين التي تمّ سنّها على تشجيع وتطوير الاستثمار المحلّي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مع إنشاء تنظيمات وهياكل متخصّصة في دعم وتطوير الاستثمار.

وعلى الرّغم من كلّ الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التّشريعات وإقرار الحوافز لدفع وترقية الاستثمار المحلّي والأجنبي، إلاّ أنّ الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما وضعيفا مقارنة ببعض الدّول.

وانطلاقا من التّضحيات التي قامت بها الجزائر في محاربة ظاهرة التّخلّف، والوصول إلى تنمية محلّية شاملة، وبفضل الإمكانات التي تتوفّر عليها الجزائر على جميع الأصعدة التي تجعلها دولة قادرة على المنافسة إذا ما استغلّت هذه الإمكانات المتاحة، وفي ضوء ما تقدّم؛ ينهض البحث بإشكالية مفادها:

**ما مدى أهمّية الاستثمار في دفع عجلة التّنمية المحلّية في الجزائر في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الرّاهنة؟**

وتنجرّ عن هذه الإشكالية مجموعة من التّساؤلات الفرعية نخالها تتمثّل فيما يلي:

- **ما هو الشكل النظري و التفسيري للاستثمار و ما علاقته بالتنمية المحلية ؟**
- **ماهو الشكل النظري للتنمية المحلية وآليات تحقيقها؟**
- **ما هو دور الاستثمارات في إحداث التنمية المحلية ؟**

**أهمية البحث :**

وتبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، فموضوع الاستثمار يعتبر أحد الموضوعات الهامة في الوقت الحاضر بالنسبة للدولة النامية و خاصة الجزائر و التي تسعى جاهدة للقضاء على التخلف و التماس السبل الكفيلة لتحقيق التنمية و الرفع من المستوى المعيشي للمواطن.

فأهمية الاستثمار تكمن في الدور الذي بلعبه في التنمية المحلية في كثير من المجالات و يعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسية والاقتصاد و مجال اهتمام الباحثين و انشغال رجال الأعمال و المتعاملين الاقتصادين و البنوك و الهيئات المالية من المهتمين بقضايا الاستثمار و التنمية المحلية .

**أهداف البحث :**

يمكن حصر أهداف الدراسة في العناصر التالية :

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم الاستثمار.
- عرض و تقديم بعض المفاهيم النظرية حول التنمية المحلية وآليات تحقيقها .
- كما تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار في التنمية المحلية و ذلك من خلال التطرق إلى الدراسة الميدانية حول قطاع الري في ولاية تيسمسيلت .

**منهجية البحث :**

للإجابة على إشكالية البحث ونظرا لطبيعة البحث استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي .

حيث يتعلق الجانب الوصفي باستعراض لمفهوم الاستثمار و محدداته ، وكذا استعراض المفاهيم النظرية للتنمية المحلية و آليات تحقيقها.

والمنهج التحليلي في الجانب العملي ( دراسة حالة )، قد قمنا في هذا الجانب بنوع من التحليل النسبي لتوضيح دور الاستثمار في التنمية المحلية .

**أولا: مفهوم الاستثمار و محدداته**

الاستثمار هو عملية تحريك مجموعة من الموارد في مشروع صناعي أو مالي لأجل تحقيق تدفق نقدي وذلك على فترات من الزمن للهدف زيادة غنى المؤسسة وترقيتها[1].

يعرف Gérard الاستثمار على أنه وضع لإثراء إجابة لحاجيات المستثمر والعميل ويستعمل لذلك أهداف وأداء وموارد[2].

**ثانيا: محددات الاستثمار**

**1- سعر الفائدة**

إن سعر الفائدة يعتبر تكلفة الحصول على الأموال المقترضة للاستثمار، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على اقتراض الأموال بالاستثمار وذلك لارتفاع تكلفة الحصول على القروض التي توجه للاستثمار[3].

وإذا انخفض سعر الفائدة ازداد الطلب على الأموال المقترضة للاستثمار لذلك لانخفاض تكلفة الحصول على الأموال واستثمارها.

**2- الاستثمار ومقدار التغير في الدخل**

حسب نظرية المعجل لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي[4].

جملة القول إن هذه النظرية تبنى على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة للإنتاج.

**3- الاستثمار ومستوى الأرباح**

يمثل مستوى الدخل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار والتي تؤدي إلى تحريك منحى الطلب الاستثماري بالرغم من ثبات سعر الفائدة، هذا الجزء من الاستثمار المرتبط بالدخل هو الاستثمار التبعي ففي حالة الازدهار (زيادة معدل نمو الدخل) يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار،

ويترتب على ذلك انتقال منحى الكفاية الحدية للاستثمار إلى الأعلى باتجاه اليمين والعكس صحيح في حالة الكساد حيث ينتقل المنحنى إلى الأسفل حتى مع ثبات سعر الفائدة[5].

**4- الاستثمار والتوقعات**

الواقع أن رجل الأعمال يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور وتصرفه هنا إنما ينم من الثقة في المستقبل المبنية على دراسات وتوقعات علمية مدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع.

ذلك لو أنه انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة[6].

**5- التقدم التكنولوجي**

يأتي التقدم التكنولوجي بمخترعات وتجديدات يترتب على استخدامها تخفيض نفقة الإنتاج وبالتالي رفع الكفاءة الحدية للاستثمار، ولاشك أن استخدام هذه المخترعات والتجديدات لا يمكن أن يتم في كثير من الحالات إلا من خلال الاستثمار في الآلات والمعدات الحديثة، وتقوم بعض المشروعات التي ترغب في تحقيق معدلات ربح مرتفعة في تقوية مركزها التنافسي في السوق بزيادة استثماراتها[7].

**رابعا:أهمية الاستثمار**

إن العرض السابق المبسط لما يشتمل عليه الاستثمار يبين لنا مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي[8]:

1. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
2. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
3. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ذلك أن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا نعلم أن العمل يمكن من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية وأن ينفق على التعليم والثقافة وغيرها.
4. مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع.
5. مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهي التبعية لمجتمع آخر.
6. مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
7. مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.
8. مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

**خامسا: مفهوم التنمية المحلية**

تعرف على أنها العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية[9].

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وانتشارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[10].

**سادسا:آليات تحقيق التنمية المحلية**

**1- اللامركزية ودورها في التنمية المحلية**

واجه هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديا كبيرا إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني بفعل العولمة والتغير التقني السريع، ولم يعد دور الدولة في التنمية بمنأى عن مثل تلك التغيرات، ولا أدل على ذلك من تخليها عن الكثير من الأعمال التنموية لفائدة أجهزة للحكم على مستوى إقليمي أو محلي في إطار سياسة اللامركزية.

**2- دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية**

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطي فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية لها دور في تحقيق التنمية المحلية يتمثل في:

- يشكل نظام اللامركزية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة. كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية الإدارية جلية وواضحة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية مدرسة للديمقراطية إذ أنه لا ديمقراطية بدون لامركزية، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه تعليم المواطنين وتدريبهم على العملية الديمقراطية[11].
- جعل عملية صنع القرار أقرب إلى الأفراد وبالتالي يؤدي توزيع السلطات والموارد إلى تفعيل عملية صنع القرار، ومن ثم تحقيق رفاء اجتماعي أكثر.
- تحقيق بعض التقدم في المنظمات المحلية وبعض الكيانات الأخرى التي تم إنشاؤها على المستوى المحلي للقيام بمهام التخطيط والإدارة.
- التقارب بين الحكومة المركزية وأجهزتها مع المواطنين والمجتمعات المحلية بحيث تكون الحكومة وسياستها أكثر استجابة لمطالبهم وأولوياتهم.
- يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية حيث أنها ستنال جزء منه لسد احتياجاتها.
- المساهمة في نجاح خطط التنمية التي لا تنفذ إلى على يد الهيئات المحلية والمرفقية لأن السلطة المركزية في ظل تشعب وظائف الدولة وانتهاجها التخطيط كأساس لحياتها لا تستطيع القيام بتغيير كل الأمور في شتى أرجاء الدولة، ولذا بات ضروريا وجود هيئات تساهم في تنفيذ مشروعات التنمية وهي الهيئات المحلية،

ويترتب على هذه المساهمة نجاح المشروعات والمحافظة عليها نتيجة إحساس المواطنين في المناطق المحلية بأنهم أصحابها والقائمون على أمورها[12].

**3- دور و أشكال المشاركة الشعبية:**

يعتبر الوعي من أهم محركات ومقومات المشاركة الشعبية، فهو يخلق لدى المواطن الرغبة والإرادة في المشاركة، ويكون هذا الوعي على ثلاث مستويات: الوعي بالتخلف، الوعي بضرورة القضاء على التخلف، الوعي بضرورة القضاء على التخلف أو القناعة بضرورة التغيير، ثم الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة[13]، إن هذا الوعي يشكل مصدر قوة للسكان المحليين، فمن خلاله تظهر إيديولوجيات نابعة من ظروف الواقع تساهم في جميع الجماهير وتعبئتهم لتفعيل حركة التنمية المحلية نحو اتجاه وهدف واضح يتمثل في تحسين أوضاع المجتمع المحلي والخروج من حلقة التخلف.

وللمشاركة الشعبية عدة صور أو أشكال ويمكن تصنيفها وفقا لمراحل عملية التنمية المحلية، وذلك على الوجه الآتي:

**أ- المشاركة في التخطيط لمشروعات التنمية المحلية:**

تأتي أهمية المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية المحلية من منطلق أن الناس هم أدرى بمشاكلهم الملحة، ومن ثم فإن مشاركتهم تعتبر ضرورية حتى تأتي الخطة معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمواطن المحلي، وتتم هذه المشاركة من خلال ما يلي[14]:

- **اللقاءات بين المواطنين والمسؤولين المحليين:** تعتبر هذه اللقاءات وسيلة مهمة لتحقيق التفاهم المتبادل بين المواطن المحلي والمسؤولين المحليين المنوطة بهم عملية التنمية المحلية، وذلك لما يترتب عليها خلق المناخ الملائم للتعاون في المستقبل وتشخيص الواقع المحلي وتهيئة المواطنين للمشاركة في هذه العملية.
- **الوسائل التي تتيحها الدولة للمواطنين:** لإبداء آرائهم ومقترحاتهم فهناك نظام (صندوق البريد) ونظام (الاستعلامات التليفونية) لتلقي الشكاوي الخاصة بنواحي القصور في أداء الخدمات المحلية.
- **وسائل الإعلام والجمعيات الأهلية:** وتمثل الأجهزة الوسيطة مثل الإذاعة والتلفزيون والهيئات الاجتماعية والثقافية أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والقيادات المحلية.
- **المشاركة من خلال الإنترنيت (الحكومة المحلية الإلكترونية):** يستطيع المواطنون من خلال الحكومة المحلية الإلكترونية المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية وفي التعبير عن آرائهم ومشاكلهم، ومعرفة جداول ومحاضر اجتماعات المجالس المحلية والمشاركة في هذه الاجتماعات.

**ب- المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية:**

تتمثل المشاركة في تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية في الجهود الذاتية التي تعرف بأنها حفز واستثارة المواطنين المحليين للتبرع سواء برأس المال أو العمل لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة المباشرة على المجتمع المحلي الذي تتم فيه هذه المشروعات[15].

ويتضح أن هناك عناصر رئيسية للجهود الذاتية:

- التبرع في شكل مال أو عمل أو معدات أو مواد دون توقع فائدة أو عائد.
- أن تعود الفائدة المباشرة على المجتمع المحلي صاحب المشروع، وإن كان هذا لا يمنع من استفادة مجتمعات محلية بشرط أن يكون ذلك من فائض إنتاج المشروع وبسعر مختلف عن سعره بالنسبة للمجتمع المحلي صاحب المشروع

**ج- المشاركة في متابعة وتقييم مشروعات التنمية:** من أهم صور المشاركة في هذه المرحلة ما يلي:

- تقديم المقترحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء مشروعات التنمية من قبل المواطنين أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المحلية.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتعرف على آراء المواطنين حول مختلف السياسات المختلفة.
- عقد جلسات استماع عامة، للتعرف من خلالها على آراء المواطنين بخصوص مشروعات التنمية المحلية التي نفذت في مجتمعهم.
- التعرف على آراء المواطنين من خلال استقصاءات للرأي التي توجه إلى العملاء والزبائن بخصوص أداء جهاز معين أو نوعية الخدمات التي تقدم لهم.

المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري ساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف[16].

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا فيها إلى المفاهيم النظرية للاستثمار وكذا المفاهيم النظرية للتنمية المحلية قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة تربط بين الاستثمار والتنمية المحلية وتتمثل هذه العلاقة في الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار في دفع عجلة التنمية المحلية، أي أن الاستثمار يعتبر العنصر الأساسي والمحرك الرئيسي للتنمية المحلية لما له من أهمية استراتيجية بعيدة المدى في تحقيق الأهداف المرجوة.

ولكي تكون هذه الدراسة النظرية قريبة من الواقع لابد من إسقاطها على أرض الواقع وذلك من خلال التطرق إلى دراسة تطبيقية لتوضيح الأثر والدور الإيجابي للاستثمار في تحقيق التنمية المحلية.

قد ارتأينا في هذه الدراسة الميدانية تسليط الضوء على قطاع الري في ولاية تيسمسيلت الذي يعتبر القطاع الحساس والبارز في الولاية كنموذج لتوضيح العلاقة الموجودة بين الاستثماروالتنمية المحلية

**أولا: البرامج الاستثمارية ودورها**

لتجسيد المخططات الدراسية التوجيهية في كل من التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وتحقيق الأهداف المسطرة قامت الدولة بمجموعة من البرامج الاستثمارية في كلا المجالين هذا من أجل تحقيق تنمية محلية على هذا المستوى ،ومن بين البرامج الاستثمارية التي قامت بها نذكر:

**1 - البرامج الاستثمارية الموجه للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير**

من أجل تغطية حاجيات السكان للمياه الصالحة للشرب والمحافظة على المحيط والبيئة جسدت مجموعة من البرامج التي نتطرق إليها كالآتي:

**أ- البرنامج العادي 2003-2004:**

من بين المشاريع التي جاءت في هذا البرنامج سوف نذكرها في الجدول التالي:

**الجدول رقم(01): مشاريع البرنامج العادي 2004/2003**

الوحدة $10^3$دج

| عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|
| دراسة وتجديد شبكة الجلب لبلدية خميستي | 35000.00 |
| تجديد شبكة جلب مياه الشرب لبلدية العيون وتزويد سلمانة بمياه الشرب | 46000.00 |
| دراسة وتجديد شبكة جلب مياه الشرب لمركز عماري | 43000.00 |
| دراسة وتجديد قناة جلب المياه لثنية الحد، العيون، فراجة، مقيصبة على 45 كلم | 400000.00 |
| تطهير مدينة تيسمسيلت | 198000.00 |
| تزويد بمياه الشرب لـ14 بلدية من سد كدية الرصفة | 250000000 |

| | |
|---|---|
| تحديد شبكة مياه الشرب لمدينة ثنية الحد | 40000.00 |
| إنجاز شبكة التطهير للحديقة العمومية تيسمسيلت وتجديد المجمع الرئيسي لسيدي سليمان | 10000.00 |
| تجديد شبكة الصرف الحضري لمدينة برج بونعامة | 130000.00 |
| **المجموع** | **321500000** |

**المصدر: وثائق من مديرية الري (مصلحة المشاريع والبرامج)**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإعتمادات المخصصة للمشاريع الخاصة بتزويد بمياه الشرب والمقدرة بـ00 3064000. $10^3$دج أي بنسبة 95% من الإعتمادات الكلية، وهذا ما يدل على الاهتمام في هذا البرنامج بمشاريع التزويد بالمياه الصالحة الشرب، في حين سجلت الإعتمادات المخصصة للتطهير في هذا البرنامج 10.15100000$^3$ دج ، أي بنسبة 05% من الإعتمادات الإجمالية المخصصة للبرنامج العادي .

**ب- البرنامج التكميلي 2004:**

إجمالي تكلفة هذا البرنامج 1005000000×$10^3$دج وهو برنامج تكميلي للبرنامج العادي والمشاريع التي أدرجت في هذا البرنامج سوف نذكرها بالتفصيل في هذا الجدول التالي:

**الجدول رقم(02): مشاريع البرنامج التكميلي2004**

الوحدة $10^3$دج

| عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|
| دراسة محيط السقي لكدية الرصفة | 10000.00 |
| دراسة 10 حواجز + إنجاز سدان | 450.000.00 |
| تزويد مدينة تيسمسيلت بمياه الشرب | 145000.00 |
| محطات التهوية والترسيب+ تطهير مدينة تيسمسيلت | 400000.00 |
| **المجموع** | 1005000.00 |

**المصدر: وثائق من مديرية الري (مصلحة المشاريع والبرامج)**

من خلال الجدول نلاحظ أن الإعتمادات المخصصة للمشاريع الخاصة بالتطهير والمقدرة 400000.00. $10^3$دج أي بنسبة 85% من الإعتمادات الكلية، وهذا ما يدل على الاهتمام في هذا البرنامج بالمشاريع الخاصة بالتطهير ، في حين سجلت الإعتمادات المخصصة للتزويد بمياه الشرب في هذا البرنامج. 145000.00دج ، أي بنسبة 14% من الإعتمادات الإجمالية المخصصة للبرنامج التكميلي وخصصت 10000.00. $10^3$دج من الإعتمادات للسقي أي بنسبة 1% من الإعتمادات الإجمالية.

**3-البرنامج الخماسي 2005-2009**

**الجدول رقم(03): المشاريع المبرمجة لسنة 2005 في إطار البرنامج الخماسي** الوحدة ×$10^3$دج

| عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|
| تجديد قناة نقل المياه، الرشايقة، تيسمسيلت على مسافة 06 كلم بالحديد الصلب قطر 500 مم | 80000 |
| التزويد بمياه الشرب لأحياء برج بونعامة، الأزهارية وخميستي | 78000 |
| **المجموع** | **158000** |

**المصدر: وثائق من المديرية (مصلحة المشاريع والبرامج)**

من الجدول نلاحظ أن الشيء المستهدف هو الاهتمام بالماء الصالح للشرب.

**الجدول رقم(04): المشاريع المبرمجة لسنة 2006 في إطار البرنامج الخماسي** الوحدة $10^3$دج

| عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|
| تجديد وتوسيع شبكة مياه الشرب لمدينة لرجام على 11805 مط | 56000 |
| إنجاز محطة معالجة المياه القذرة لمدينة ثنية الحد | 945000 |
| **المجموع** | **1001000** |

**المصدر: وثائق من مديرية الري(مصلحة البرامج والمشاريع)**

من الجدول نلاحظ أنه تم تخصيص مبلغ كبير والذي قدر بـ945.000×$10^3$دج لإنجاز محطة معالجة المياه القذرة لمدينة ثنية الحد أي على مستوى التطهير فكان الاهتمام بعملية التطهير في هذه السنة.

**الجدول رقم(05): المشاريع المبرمجة لسنة 2007 في إطار البرنامج الخماسي** الوحدة $10^3$دج

| عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|
| حفر وتجهيز بئرين بالرشايقة لتدعيم شبكة مياه الشرب لمدينة تسمسيلت | 23.000 |
| تجديد شبكة مياه الشرب لبلدية العيون وبرج بونعامة | 70.000 |
| شبكة الصرف الصحي لمراكز برج بونعامة، خميستي، العيون، الأزهارية بالإضافة إلى المجمع الرئيسي لولاية تيسمسيلت | 180.000 |
| **المجموع** | 273.000 |

**المصدر: وثائق من مديرية الري(مصلحة البرامج والمشاريع)**

من خلال الجدول نلاحظ أن الاهتمام بمنشآت التطهير حيث خصص مبلغ 180.000×$10^3$دج لإنجاز شبكة الصرف الصحي لكل من المراكز برج بونعامة، خميستي، العيون، الأزهارية بالإضافة إلى المجمع الرئيسي للولاية.

كملخص عن البرنامج الخماسي أنه تم تخصيص مبالغ كبيرة لعملية التطهير، هذا ما يفسر بالاهتمام بالتطهير في هذا البرنامج.

**4- برنامج الهضاب العليا 2006-2007**

إن مجموع المشاريع التي تضمنت هذا البرنامج ثلاثة وعشرون (23) مشروعا بترخيص إجمالي يقدر بـ372.000.000.00دج

ومن خلال الجدول التالي سوف نسرد المشاريع التي جاء بها هذا البرنامج

**الجدول رقم(06): المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الهضاب العليا 2006-2007**

الوحدة $10^3$دج

| الرقم | عنوان العملية | الترخيص |
|---|---|---|
| 01 | ربط حي حسان بشبكة الصرف الصحي | 1.000.00 |
| 02 | تجديد توسعة شبكة مياه الشرب عبر مدينة تيسمسيلت على مسافة 3كلم | 10.000.00 |
| 03 | تجديد شبكة الصرف الصحي عبر مدينة تيسمسيلت | 15.000.00 |
| 04 | دراسة حماية المنطقة المنخفضة لمدينة تيسمسيلت ضد الفيضانات | 8.000.00 |
| 05 | ربط حي سيدي بن تمرة بشبكة مياه الشرب | 6.000.00 |
| 06 | تغيير مسار القناة الرئيسية لمنطقة النشاطات على بعد 1500 مط | 25.000.00 |
| 07 | ربط الفرع البلدي ميس بشبكة مياه الشرب بدءا من الخزان | 4.000.00 |

| | | |
|---|---|---|
| 08 | تجديد شبكة مياه الشرب لبلدية أولاد بسام | 7.000.00 |
| 09 | تجديد وتوسعة شبكة الصرف الصحي لأولاد بسام | 40.000.00 |
| 10 | تجديد وتوسعة شبكة الصرف الصحي بسيدي منصور | 1.000.00 |
| 11 | تجديد شبكة الصرف الصحي لمدينة العيون | 10.000.00 |
| 12 | حماية مدينة العيون ضد الفيضانات | 10.000.00 |
| 13 | تجديد شبكة الصرف الصحي لمركز عماري | 30.000.00 |
| 14 | حماية وسط المعاصم ضد الفيضانات | 3.000.00 |
| 15 | تجديد قناة الجر بثنية الحد بدءا من محطة الضخ | 30.000.00 |
| 16 | تجديد شبكة مياه ثنية الحد | 30.000.00 |
| 17 | تجديد شبكة الصرف الصحي عبر مدينة ثنية الحد | 20.000.00 |
| 18 | دراسة حماية مدينة ثنية الحد ضد الفيضانات | 3.000.00 |
| 19 | إنجاز قناة حماية لتخصيص 41 سكن (عمرونة) | 5.000.00 |
| 20 | تجديد شبكة مياه الشرب بمركز البرج الأمير عبد القادر | 34.000.00 |
| 21 | 03 دراسات جيوفيزيائية + بئر استطلاعي | 20.000.00 |
| 22 | إنجاز 6 آبار عميقة | 40.000.00 |
| 23 | دراسة لإنجاز سدين صغيرين | 20.000.00 |

**المصدر: مديرية الري، مصلحة المشاريع والبرامج**

من خلال تصفحنا للجدول لاحظنا أن معظم المشاريع استهدفت جانب التطهير والقليل من المشاريع جسدت في التزويد بالمياه الصالحة للشرب حيث سجل أكبر مبلغ خصص لتجديد شبكة الصرف الصحي لبلدية أولاد بسام والذي بلغ $40\times10^{8}$دج وأقل قيمة خصصت لربط حي حسان بشبكة الصرف والذي قدر بـ$1000\times10^{3}$دج.

وهذا مايفسر بالاهتمام بالتطهير في هذا البرنامج.

**الجدول رقم (07)الاعتمادات المخصصة للبرامج 2009-2013**

الوحدة $10^{3}$دج

| العمليات | السنة | التخصيصات المالية |
|---|---|---|
| 14 عملية ( الحماية من الفياضانات ، تجديد و توسيع شبكة التطهير ، تجديد و توسيع شبكة مياه الشرب ، انجاز خزانات للمياه،تجهيز محطات الضخ ) | 2009 | 1840000 |
| 10 عمليات | 2010 | 949000 |
| 6 عمليات | 2011 | 1203000 |
| 4 عمليات | 2012 | 178000 |
| استحداث محيط سقي 400 هكتار | 2013 | 250000 |

**المصدر: مديرية الري، مصلحة المشاريع والبرامج**

**ثانيا : آفاق التطور بعد نهاية البرامج الاستثمارية**

كان للبرامج الاستثمارية المنجزة خلال الفترة السابقة أثر إيجابي على مسار التنمية المحلية في الولاية من حيث تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وحماية البيئة من التلوث بفضل منشآت التطهير وكذا حماية الكيان العمراني من الفيضانات بفضل تلك الحواجز المنجزة والقنوات وكان لهذه البرامج أيضا دورا في امتصاص البطالة وتوفير مناصب عمل وكذلك تمويل كل من قطاع الزراعة والصناعة بالمياه التي تعتبر العنصر الأساسي في تنمية هذان القطاعان ومن بين هذه النتائج والتطورات نذكر منها:

1. **التزويد بالمياه الصالحةلشرب**

تم تسجيل تطور ملحوظ فيما يخص كمية الماء الممنوحة يوميا للمراكز المعنية بتحويل سد كدية الرصفة ومن خلال الجدول التالي سنوضح الكمية الممنوحة يوميا وفقا للمراكز.

**الجدول رقم(08): كمية الماء الممنوحة يوميا حسب المراكز (تحويل من سد كدية الرصفة)**

| الرقم | المركز | كمية الماء الممنوحة ل/يوم/مواطن | الرقم | المركز | كمية الماء الممنوحة ل/يوم/مواطن |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تيسمسيلت | 225 | 08 | سيدي سليمان | 150 |
| 02 | عماري | 150 | 09 | الأزهارية | 190 |
| 03 | سيدي عابد | 150 | 10 | بوقائد | 190 |
| 04 | المعاصم | 150 | 11 | الأربعاء | 190 |
| 05 | برج بونعامة | 150 | 12 | لرجام | 190 |
| 06 | بني شعيب | 150 | 13 | سيدي العنتري | 190 |
| 07 | بني لحسن | 150 | 14 | تملاحت | 150 |

**المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات من مديرية الري**

على ضوء تصفحنا للجدول نلاحظ أن أعلى كمية سجلت ببلدية تيسمسيلت حيث قدرت ب225 ل/مواطن يفسر هذا باهتمام القطاع بالولاية من أجل إعطاء نظرة حضارية للولاية لكونها الوجهة المركزية لدى البلديات التابعة لها وبالتالي لابد من تغطية وتلبية حاجيات السكان من أجل كسب وضع استقرار داخل الولاية هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن الولاية تتواجد بها أوجه نشاطات مختلفة تحتاج لكمية كبيرة من المياه وأما باقي البلديات فكانت كمية الماء الممنوحة بين 150 ل/مواطن/يوم و190 ل/مواطن/يوم.

فيما يخص البلديات التي قدرت كمية الماء الممنوحة لهم 150 ل/مواطن يفسر هذا بقلة الموارد المائية هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة الأنشطة المستهلكة للمياه على مستوى هذه البلديات.

**الجدول رقم(09): كمية الماء الممنوحة يوميا (تحويل من سد دردر)**

| المراكز | كمية الماء الممنوحة ل/يوم/مواطن |
|---|---|
| اليوسفية | 200 |
| ثنية الحد | 150 |
| العيون | 150 |
| خميستي | 150 |
| فراجة | 150 |
| مقيصبة | 150 |

**المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات من مديرية الري**

من خلال الجدول نلاحظ أن اليوسفية تحتل المرتبة الأولى حيث سجلت فيها كمية الماء الممنوحة 200 ل/يوم/مواطن هذا ما يدل على الاهتمام بالمنطقة ويرجع هذا الاهتمام لطبيعة الأنشطة الممارسة فيها، ثم تليها باقي المناطق وبنفس المقدار والذي يقدر ب150 ل/يوم/مواطن هذا يدل على نقص الأنشطة المستهلكة للمياه وإلى نقص الموارد المائية بهذه المنطقة (الآبار والينابيع السطحية).

**الجدول رقم(10): كمية الماء الممنوحة يوميا (تحويل من المستوى المائي لسرسو)**

| المراكز | كمية الماء الممنوحة ل/يوم/مواطن |
|---|---|
| سلمانة | 150 |
| سيدي بوتشنت | 150 |

**المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات من مديرية الري**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك توزيع منصف للمياه في كل من سلمانة وسيدي بوتشنت والذي قدر ب150 ل/يوم/مواطن وهذا ما يدل على حسن التسيير والمراقبة في توزيع المياه على السكان.

**1- التطهير**

من الإنجازات في مجال التطهير نذكر:

- تعديل حالة الشبكات المتدهورة والمتوسطة التي سجلت في الوضعية السابقة.
- تزويد كل البلديات بشبكات التطهير.
- إنهاء محطة التطهير بثنية الحد وهذا قصد تحسين نوعية ماء سد دردر (المنبع الرئيسي) لتمويل وتزويد البلديات والمناطق المتواجدة على الطريق الوطني رقم 14 للولاية
- إنهاء ثلاث محطات معاجلة وثمانية أحواض ترسيب.
- مكافحة السقي بالمياه القذرة (تدعيم جهاز المراقبة والتحسين)
- مكافحة أي شكل من أشكال تسرب المياه القذرة داخل المجمعات السكانية في إطار تحسين الأطر المعيشية ومكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه
- تجديد شبكة التطهير لولاية تيسمسيلت
- حماية مدينة ثنية الحد من الفيضانات
- تغطية واد برج بونعامة
- تجديد شبكة التطهير لمدينة خميستي
- إنجاز شبكة التطهير لعماري
- تجديد شبكة التطهير بأولاد بسام
- حماية مركز المعاصم ضد الفيضانات
- حماية مدينة العيون من الفيضانات
- تطهير مدينة خميستي

**2- السقي:**

أما فيما يخص السقي فتم مضاعفة المساحات المسقية وذلك بتشغيل المساحات المسقية لكل من بوقارة ومغيلة (1800 هكتار).

تشغيل محطات المعالجة وهذا لاستغلال المياه المعالجة في السقي.

إنهاء الحواجز المائية والسدود الصغرى قصد تدعيم عملية حجز المياه السطحية ومضاعفة المساحات المسقية.

**3- المساحة المسقية**

**الجدول رقم(11): المساحة المسقية**

| | المساحة المسقية نهاية 2002 | المساحة المسقية نهاية 2009 | المساحة المسقية 2013 | المساحة الاجمالية |
|---|---|---|---|---|
| المساحة المسقية | 1000 هكتار | 1800 هكتار | 1900 هكتار | 4700 هكتار |

**المصدر: من إعداد الطالب وفقا لمعطيات من مديرية الري**

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المسقية في تطور ملحوظ حيث كانت المساحة المسقية في نهاية سنة2002 مقدرة بـــ 1000 هكتار ووصلت 1900 هكتار سنة 2013 .

**3.اليد العاملة:**

يمكن تلخيص اليد العاملة المستخدمة في البرامج الاستثمارية المنجزة من طرفقطاع الري من سنة 2005 إلى2012 في الجدول التالي:

**الجدول رقم(12):عدد العمال من سنة 2005-2012**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العمال | 106 | 210 | 145 | 174 | 150 | 120 | 171 | 255 | 270 |

**المصدر:**مديرية الري مكتب الموارد البشرية و التكوين.

باعتبار أن اليد العاملة تشمل العمال الدائمين وغير الدائمين

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور عدد العمال يزيد وينقص حسب حجم الاستثمارات المنجزة من طرف القطاع حيث سجل أكبر عدد من العمال في سنة 2013 والذي قدر بـ 270 عامل يفسر ذلك بكثرة المشاريع الاستثمارية في تلك السنة ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين عدد العمال وحجم المشاريع المنجزة.ولكن هذه العلاقة تبقى نسبية لأنه في بعض الأحيان يكون حجم المشاريع كبير إلا أن عدد اليد العاملة قليل ويفسر ذلك باستخدام الآلة .

**الخلاصة:**

يكتسي الاستثمار أهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي لماله من أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات المتاحة وإعادة تراكمها وفق إستراتيجية علي المدى الطويل,من أجل تحقيق متطلبات التنمية المحلية

. باعتبار أن التنمية المحلية هي كجزء من التنمية الاقتصادية فإنها تكتسي أهمية بالغة في تحسين نوعية الحياة لسكان المجتمعات المحلية من مستويات الإدارة المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفق نماذج أهمها النموذج التكاملي والنموذج التكيفي ونموذج المشروع .

. يتطلب تحقيق تنمية محلية وضع قانوني لامركزى في التسيير والتخطيط والتنفيذ لي ماله من أهمية بالغة في الدراية الشاملة باحتياجات السكان المحليين وتحقيقها , هذا من جهة ومن جهة أخرى الدور الفعال للمشاركة الشعبية في التخطيط للبرامج واتخاذ القراروفق إطار قانوني يساعد على ذلك.

وأوضحت الدراسة الميدانية في قطاع الري لولاية تيسمسيلت من خلال التطرق إلي أهم البرامج الاستثمارية في هذا القطاع ودورها في تحقيق التنمية المحلية النتائج التالية :

. تزويد السكان بمياه الشرب بمعدل 160/لتر/اليوم

. تحسين شبكات التطهير بنسبة 90% علي مستوى الولاية

. مضاعفة المساحات المسقية حيث بلغت المساحة المسقية الإجمالية 7400هكتار

. خلق مناصب شغل .

. المحافظة علي الكيان العمراني من الفيضانات وهذا بفضل السدود المنشأة وقنوات تصريف المياه المنجزة .

إن تحقيق هذه النتائج راجع إلى الدور الايجابي للدولة في اختيار المشاريع المناسبة وحسب الأولويات.

وفي الأخير سوف نختم هذه المداخلة بمجموعة من التوصيات منها:

العمل على تحسين مناخ الاستثمار وهذا بإعادة النظر في القوانيين والتشريعات وما تضمنته من امتيازات ضريبية وإعفاءات جمركية لتشجيع الاستثمار.

العمل على فتح المجال للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتجسيد اللامركزية باعتبارهما آليات مهمة في تحقيق التنمية المحلية.

العمل على فتح المجال أمام القطاع الخاص بوضع تسهيلات قانونية تتمثل في التحفيزات الجبائية.

العمل على تشجيع الاستثمار المحلي ، وهذا بإعطائه أولوية على جميع المستويات دون المخاطرة بالاستثمار الأجنبي.

**التهميش:**

[1] J. Teulie , P.Topsaclain: finance, Edition Vuibert, Paris 1997, p 02

[2] -V. Gérard: Gestion de projet, Edition Economica, Paris, 1991, p 03

[3]- محمد مروان السمان: مبادئ التحليل الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1998، ص 216-218.

4- علي لطفي: الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، دط ، 2009 ، ص 16.

[5]- أسامة بن محمد باحنسل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، دط، دت، ص109-110.

[6]- علي لطفي: الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، ص 13.

[7] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر،دط، 1997، ص 116.

[8]- مروان شموط، كنجو عبود كنجو ،أسس الاستثمار، القاهرة ،2008،ص 10-11

[9]- عبد المطلب عبد المجيد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، ، دار النشر الثقافية، الإسكندرية،دط، 2001، ص 13.

[10]- رشيد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، دط، 2002، ص 19.

[11]- محمد الصغير بعلي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، دط، 2004، ص 32.

[12]- محمد أنس قاسم جعفر: ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والاشتراكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط،دت، ص 45.

[13]- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، دط، دت،ص 224.

[14]- سمير محمد عبد الوهاب: الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، مجلة صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، 2009، ص 55-56.

[15]- سمير محمد عبد الوهاب: الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، ص 56.

[16]- حمدي عبد الحارس البخشونجي: التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية، ص 154.